نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية

الدكتور
عبدالله محمد حامد

أمجد

نظم المعلومات المحاسبية

في اتخاذ القرارات الإدارية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/4/1890)

657.285
حامد،عبدالله محمد
نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية/عبدالله محمد حامد..- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014
( )ص.
ر.إ.: 1890/ 4/ 2014
الواصفات: /المحاسبة/ /نظم المعلومات الإدارية/ /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2015

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

عمّان- الأردن

All rights reserved
No part of this book may by reproducted,stored in a retrieval System or transmitted in any form or by any meas without prior permission in writing of the publisher

دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف:4652272 فاكس4653372
dar.almajd@hotmail.com

نظم المعلومات المحاسبية

في اتخاذ القرارات الإدارية

الدكتور

عبدالـلـه محمد حامد

دار امجد للنشر والتوزيع

المقدمـة

من المعروف بأن النظام المحاسبي مكون من سلسلة من الخطوات والإجـراءات ، تبدأ بالمدخلات ومرورا بالمعالجـات المختلفـة وانتهـاء بالمخرجـات ، ومِمـا أنـه يعـد القـول الفصل بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة فقد تم تقييـد خطواتـه وإجراءاتـه بسياسـات محاسبية مختلفة لضمان حيادية نتائجه (مخرجاته) وصدقها في التعبير.

رغم التطور التكنولوجي الكبير وحوسبة الأنظمة في شتى المجـالات المهنيـة بقـى النظام المحاسبي محتفظا بآلية تسلسل الخطوات والإجراءات ، إلا أن هذا التسلسل رافقه إجراءات رقابة جديدة تمشيا مع كل من:

1. غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب.
2. الاعتماد على الذكاء الصناعي في تحليل ومعالجة العمليات.
3. إمكانية اختراق الغير لخصوصية النظام

رغم أن النظام المحاسبي لم يتغير من حيـث جـوهر المفهـوم ، إلا أن الانتقـال مـن الآلية اليدوية إلى الآلية المحوسـبة جعـل عمليـة مراقبـة النظـام والسـيطرة عليـه عمليـة صعبة ومعقدة ودقيقة لأبعد الحدود.

سوف يقوم الباحث في هذا الفصل بتناول النظام المحاسبي بالآلية اليدوية والآليـة المحوسبة ، وذلك للوقوف على أهم التغيرات الجوهرية التي ظهرت بين الآليتين.

المدخلات: وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.

المعالجة: وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية ، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

المخرجات: وهي عبارة عن المعلومات ، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information Systems

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها ، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه.

والشكل (2-1) يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:

نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب ، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور ، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في الشركات.

من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي ، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير ، بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء ، كما ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة ، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون ، فلقد كان من الصعب على كثير من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة ، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

والجدير ذكره ، ورغم استخدام الشركات للحاسوب ، إلا أن نظام المعلومات المحاسبي بقي كما هو ، وأعني بذلك أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي ، بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب.

المكونات المادية للحاسوب Hardware وهي عبارة عن مجموعة من الأجزاء المادية للتجهيزات المستخدمة ، والتي تعمل بصورة مشتركة لإنجاز مهام الحاسوب ومكونة من عدة وحدات ، والموضحة بالشكل (2-5):

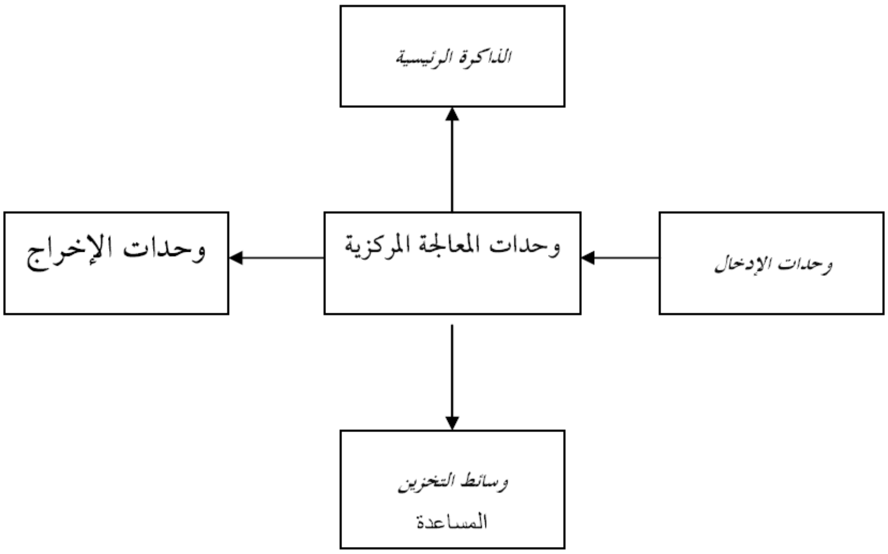

1. وحدات الإدخال Input Units: وهي عبارة عن مجموعة من التجهيزات التي يتم من خلالها إدخال البيانات والبرامج إلى وحدة المعالجة المركزية.
2. وحدات المعالجة المركزية Central Processing Unit: وهي الجزء الداخلي من نظام الحاسوب وهي عبارة عن مركز الأنشطة والذي يحوي على كم كبير من الدوائر الإلكترونية (الذكاء الاصطناعي) والتي تقوم على معالجة البيانات بناءً على السياسات والإجراءات المبرمجة. ومن أهم هذه الوحدات:

فمن المعروف بأن كل شركة تحتاج إلى نظام محاسبي محوسب خاص بها ، وهذا لا يعني أن أنظمة المحاسبة مختلفة ، بل أعمال الشركات هي المختلفة ، وبالتالي كل طبيعة عمل تحتاج إلى أدوات رقابية وسلسلة عمليات في النظام تختلف عن الأخرى. فنظام المحاسبة المحوسب لخدمة الشركات المالية ، لا يمكن استخدامه في الشركات الصناعية ، وحتى في الشركات المالية ، فكل طبيعة عمل تحتاج إلى نظام يتماشى معها ، فنظام المحاسبة المحوسب للبنوك لا يصلح لشركات التأمين ، وبالمثل في الشركات الصناعية.

ولكن الأمر الجدير ذكره ، بأنه وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية ، وبغض النظر عن طبيعة أعمال منشأتها لا بد من أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية ، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام ، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب ، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه ، وخصوصا مدخلي البيانات ، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات ، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي ، وأوجدت بسبب حوسبة النظام.

الفرق الأساسي بين النظام المحاسبي اليدوي والمحوسب

الفرق الأساسي والجوهري بين النظام المحاسبي اليدوي والمحوسب يكمن في العقل المنفذ للأمور ، يعني الباحث بذلك بأنه وفي النظام اليدوي ، يقوم الإنسان ومن خلال استخدام عقله وذكائه الفطري بتحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقا للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ ، ويتم تصحيح الخطأ عند اكتشافه. ولكن في النظام المحوسب يتم

استخدام العقل الإلكتروني ، والمصمم بواسطة الإنسان ، وهذا العقل ينفذ الأوامر الموضوعة له مسبقا من قبل الإنسان ، وبمعنى آخر لا يمكن أن يخطئ ، أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يستطيع فقط تنفيذ آلية التحليل المرسومة له مسبقا ومن ثم تنفيذها وفقا للسياسات والإجراءات المرسومة له مسبقا ، ولا يمكنه تجاوز أي مخططات موضوعة له من قبل الإنسان.

ولتوضيح الأمر بشكل مبسط ، لنفرض بأن إحدى الشركات قامت ببيع ثلاث غسالات بسعر 100 دينار للغسالة الواحدة على الحساب لشركة الجوهرة، علما بأن تكلفة الغسالة عليها 75 دينارا ، وتستخدم الشركة نظام الجرد المستمر.

آلية العمل في النظام المحاسبي اليدوي

طبعا يحلل المحاسب العملية ، وعندما يتأكد أنها مستوفيه لشروط الاعتراف يقوم بتسجيل قيد في دفتر اليومية (يومية المبيعات) كالتالي:

300 من حـ/ المدينين (شركة الجوهرة)

300 إلى حـ/ المبيعات

وبما أن الشركة تستخدم طريقة الجرد المستمر ، فإنه سيتبادر إلى ذهن المحاسب ضرورة عمل قيد آخر يثبت به تكلفة البضاعة ونقصان المخزون ويسجله بالشكل التالي:

225 من حـ/ تكلفة بضاعة مبيعة

225 إلى حـ/ المخزون (غسالات)

وفيما بعد يقوم المحاسب بترحيل العمليات من دفتر اليومية إلى الحسابات الرئيسية في دفتر الأستاذ العام ويرحلها كذلك إلى الحسابات التفصيلية في دفتر الأستاذ المساعد.

وفي نهاية السنة المالية يقوم المحاسب بترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ العام لاستخراج ميزان المراجعة غير المعدل وبعدها يقوم بعمل قيود التسويات الضرورية ومن ثم تعديل الحسابات وإعداد القوائم المالية ، ولإعداد القوائم المالية يقوم المحاسب وبعقله المفكر بتمييز الحسابات المؤقتة وإقفالها في حساب الدخل استعدادا لإعداد الميزانية العمومية التي ستحوي الحسابات الحقيقية فقط.

من الملاحظ أعلاه بأن المحاسب قام بجميع الخطوات يدويا ، مستخدما عقله وذكاءه في تحليل الأمور وتطبيقها.

آلية العمل في النظام المحاسبي المحوسب

ببساطة ، هي نفس الشيء ولكن باختلاف بسيط وهو بأن يقوم المحاسب بأمر البرنامج المحوسب باتباع الأوامر السابقة جميعها عند إدخال البيانات إليه. ويقتصر عمل المحاسب بعدها على إدخال المعلومة ليس أكثر ، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات.

ولكن قبل إدخال البيانات للحاسوب ، لا بد للمحاسب وبمساعدة مبرمج إنشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق:

1. إنشاء آلية ترميز للحسابات (كما بالنظام اليدوي)، والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات.
2. إنشاء دفتر يومية مبرمج وفقا لآلية ترميز الحسابات.

3. إنشاء حسابات عامة في دفتر الأستاذ العام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ المساعد.
4. إنشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات.
5. إنشاء قوائم مالية مبرمجة.

ولتطبيق عملية البيع البسيطة لنفرض بأن ترميز الحسابات سيكون كالتالي:

الأصول	10000 إلى 19999
الالتزامات	20000 إلى 29999
حقوق الملكية	30000 إلى 39999
الإيرادات	40000 إلى 49999
المصروفات	50000 إلى 59999

وبشكل مشابه يمكن رسم مخطط لإكمال الدورة المحاسبية للوصول لعملية إعداد القوائم المالية.

تصميم نظام المحاسبة المحوسب

عندما ترغب أي شركة في تصميم نظام محاسبي محوسب ، لا بد أن تتبع عدة متطلبات مهمة يمكن تلخيصها بالأتي:

1. تخصيص طاقم محاسبة متمرس وملم بأعمال الشركة وطاقم مبرمجين.
2. توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام، وتدريب مشغلي النظام على استعماله.

3. الاستعانة بآراء خبراء خارجيين عند الضرورة.
4. يجب على الشركة وبعد تصميم النظام عدم ترك الآلية اليدوية لفترة من الزمن ، والغاية من ذلك فحص النظام المحوسب ومدى نجاعته ، والاستمرار بمطابقة الآلية اليدوية مع الآلية المحوسبة ، ويمكن التوقف عن الآلية اليدوية عند توفر الدلائل الضرورية على نجاح الآلية المحوسبة.

واجبات طاقم المحاسبة وطاقم المبرمجين

قبل عملية إنشاء النظام المحوسب يجب على الطاقم عمل التالي:

1. رسم خرائط التدفقات التوضيحية للنظام Flowcharts.
2. المباشرة بتصميم النظام.
3. فحص النظام.
4. مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي.

1- رسم خرائط التدفقات التوضيحية:

المقصود برسم مخططات التدفقات ، هو الآلية الواجب اتباعها لتنفيذ العمليات بشتى أنواعها ، ابتداء من المدخلات ومرورا بالمعالجات وانتهاء بالمخرجات لشتى عمليات الشركة.

ولتوضيح الأمر ، لنفرض بأن إحدى الشركات التجارية ، والتي تتعامل بشراء البضائع وبيعها ، قررت تصميم نظام محاسبي محوسب ، فإنه سيكون إلزاما على مصممي النظام الأخذ بعين الاعتبار الدورات التي يجب إنشاؤها بالنظام والتي تتضمن عادة:

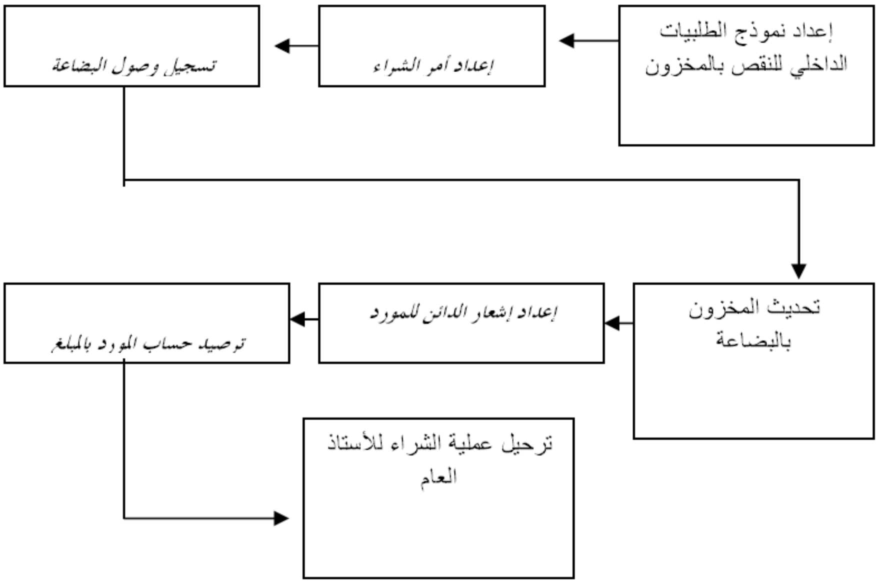

ومن الجدير بالذكر هنا أنه يجب أن يراعى عند إنشاء دورات التدفقات تلك الالتزام التام بجميع السياسات المحاسبية المنصوص عليها ، وكذلك التقيد التام بجودة المعلومات التي سيخرجها النظام.

المباشرة بتصميم النظام:

وهنا يأتي دور المبرمجين المتخصصين لتنفيذ دورات التدفق حسب الاتفاق مع المحاسبين ، وينوه الباحث هنا بأن المحاسب وفي كثير من الحالات لا يملك مهارة التصميم وإعداد البرمجيات الخاصة ، ولكن وفي الآونة الأخيرة ظهرت برمجيات خاصة بالتصميم تمكن غير المتخصص بعلم الحاسوب استخدامها لتصميم بعض البرمجيات الخاصة بطبيعة عمله ؛ ولكنها تبقى قاصرة عن تلبية احتياجات شركات الأعمال الكبيرة.

فحص النظام:

بعد أن يتم الانتهاء من تصميم النظام ، يباشر كل من طاقم المحاسبة والمبرمجين بفحص دقة النظام ، ومن الأوليات لدى المحاسبين التأكد بأن هذا البرنامج الخاص بنظام المحاسبة يوفر عدة أمور مهمة جدا ، وعلى رأسها تقيده وعمله وفقا للسياسات المحاسبية (الإجراءات و المبادئ والمعايير وكل ما يمت بصلة للنظام المحاسبي) ، وكذلك التأكد من كفاءة الرقابة التي يوفرها النظام والسرية العالية التي يوفرها ، وذلك وصولا لجودة المعلومات المحاسبية المرجوة منه.

ولا بد من الاعتراف ، بأن مهارة محاسب الشركة هنا تلعب دورا هاما في فحص النظام المبرمج ؛ ولهذا يتم استشارة أكثر من جهة متخصصة لفحص النظام في كثير من الأحيان ، وغالبا ما تكون جهة مهنية متخصصة بتدقيق الحسابات.

مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي:

في أغلب الأحيان ، لا يتم الاعتماد على النظام المحوسب بشكل كلي ، وخصوصا في الفترات الأولى من عمله ، ولذلك يفضل الاستمرار بالعمل بالنظام اليدوي جنبا إلى جنب مع النظام المحوسب ، ومطابقة نتائج النظامين بين فترات متقاربة ، وذلك خوفا من وجود قصور أو عيوب بالنظام المحوسب لم يتم كشفها خلال فترة الفحص. وفي الوقت المناسب والذي قد يكون على الأغلب بعد مرور سنة مالية كاملة ، يتم التخلي عن النظام اليدوي نهائيا.

2. تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
3. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية .
4. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب . إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة .

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

التوقيت الملائم – أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات

لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة ، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان

ذلك على حساب الثقة في عملية القياس ، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

القدرة على التنبؤ – وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

القدرة على إعادة التقييم – ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة ، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. فإضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فإنه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فان ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير. ومع ذلك، فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف ، وعدم التحيز، والوضوح، ألخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

ثانيا: خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها . من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل (ب) إمكانية التثبت من المعلومات (جـ) حيادية المعلومات .

1. الصدق في التمثيل ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر- صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل . ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

مسبقة ، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين . إذن المعلومات المتحيزة ، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات .

المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا- للواقع الفعلي.
2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد .
3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار .
4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف

مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

مفهوم المحاسبة

تعتبر المحاسبة مجالا معرفيا متخصصا، حيث تلعب المعارف المحاسبية دورا أساسيا في توليد المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات.

توليد المعلومات هو خلق للمعرفة، أي كشف لحقائق ترتبط بالظاهرة التي تقدم المعلومات عنها (ترتبط مثلا بموارد المنشأة، وبالآثار التي تركتها الأحداث والظروف المحيطة بالمنشأة في نتائج أعمالها أو في مركزها المالي وغير ذلك). والمستخدم يكتسب معرفة جديدة عند حصوله على المعلومات المولدة، يستخدمها لاتخاذ قراراته.

المعرفة المولدة هنا ترتبط بالممارسة العملية؛ وهي تولدت باستخدام معارف أساسية كانت أساسا مرجعيا عند توليد هذه المعارف، هي المعارف المحاسبية التي يجب أن يكتسبها الممارس قبل ممارسة العمل المحاسبي.

المعرفة هي الكم المتراكم من المعلومات التي تخص ظاهرة ما. وهي متاحة للجميع. والمعرفة المحاسبية هي الكم المتراكم من المعلومات التي يكتسبها المرء (الدارسون) ليتمكن من ممارسة العمل المحاسبي. لكن هذه المعلومات ليست نفسها تلك المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات. فالثانية (المستخدمة في اتخاذ القرارات) يتم توليدها باستخدام الأولى؛ توليدها يتم في بيئة خاصة (المنشأة ذات العلاقة) وفي نظام خاص بها (بالمنشأة) يعرف بـ "نظام المعلومات المحاسبي"، فتأخذ المعارف (المعلومات) المولدة طابعا شخصيا. هذا النظام يستخدم المعارف المحاسبية في عملية توليد المعلومات لخدمة المستخدمين في بيئته الخاصة. من هنا كان لا بد من التمييز بين المعارف المحاسبية التي تشكل مرجعية العمل

المحاسبي (القياس والإفصاح) وبين المعلومات التي تولدها نظم المعلومات المحاسبية. وبالتالي التمييز بين المحاسبة باعتبارها مجالا معرفيا متخصصا وبين نظام المعلومات المحاسبي.

المعرفة العلمية، بمفهومها العام، هي مجموعة الحقائق والقوانين المكتشفة التي ترافق الظاهرة وتنظِّمها، والتي تراكمت من خلال الدراسات والأبحاث عبر الملاحظة والتجربة والتقصِّي، وتأصلت بمرور الزمن وثبت صلاحيتها في كل زمان ومكان، وعدم تأثرها بأفراد مجتمع المعرفة ومستوى ثقافاتهم ومداركهم.

والمعارف المحاسبية هي الحقائق والقوانين التي ترافق العمل المحاسبي وتنظمه. إنها بالتحديد كافة المعلومات المتاحة للممارسين التي تمكنهم من القيام بالعمل المحاسبي، وهي بذلك المرجعية الأولى والأخيرة للتطبيق العملي. تتمثل هذه المعارف بمجموعة المفاهيم (المصطلحات وتعريفاتها) وبالفروض والمبادئ والمعايير والقواعد وغيرها. وهي تشكل بمجموعها مجالا معرفيا متخصصا أُطلِق عليه مصطلح "المحاسبة"، اختص بإشباع احتياجات المستخدمين إلى المعلومات المحاسبية، لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

ولكون المعارف المحاسبية غير متكاملة ولم تتأصل علميا بمرور الزمن، فإنها لم ترقَ لدرجة أن تكون معارف علمية. فالمعارف المحاسبية المستخدمة في التطبيق العملي لا تزال في مرحلة النضج، وهي تنمو وتتزايد وتتراكم بشكل مستمر وسريع، بفعل التغيرات السريعة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية. هذه المعارف لم تأخذ حتى الآن الوقت الكافي للتحقق من مدى موضوعيتها ومن عدم تأثرها بعاملي الزمان والمكان وبالمستوى الثقافي للمتعاملين بها.

لهذا فإن المعلومات التي تقدُّمها المحاسبة تفتقر إلى الموضوعية العلمية، وهي لذلك غير فعالة تماما ؛ من هنا تأتي أهمية أبحاث صياغة نظرية علمية للمحاسبة.

حاجة المحاسبة إلى نظرية علمية

إن أهمية المعلومات المحاسبية تتعاظم وتتزايد باستمرار. وبديهي أنه كلما تنوعت هذه المعلومات واتسعت (وهذا مرتبط باحتياجات المستخدمين) وكلما كانت أكثر مصداقية وواقعية وموضوعية (وهذا مرتبط بمدى موضوعية المعارف المحاسبية وبمستوى نضجها وبمدى اتساقها مع بعضها البعض ومع الواقع)، كانت فائدتها أفضل. من هنا كان لا بد من تكامل المعارف المحاسبية استنادا إلى أسس علمية منهجية، عبر محاولات وضع نظرية للمحاسبة

التمعن في المعارف المحاسبية المتداولة يشير إلى:

1. عدم وجود فهم محدد، شامل، واضح، ثابت ومنطقي لمفهوم المحاسبة والمفاهيم الأخرى التي تميز هذا المجال المعرفي عن غيره
2. تنوع ضوابط القياس المحاسبي وعدم ثباتها، ذلك لأنها وضعت وفق صيغ توافقية غير علمية.

لذلك فإن المحاسبة، كغيرها من مجالات المعرفة، تحتاج إلى استكمال تطوير معارفها بشكل علمي هادف، وتنظيمها وإعادة هيكلتها وتأصيلها علميا وتوحيدها. لتحقيق ذلك لا بد من معرفة كيف نشأت المعارف المحاسبية وتطورت وما العوامل التي تؤثر في تطورها. كما لا بد من معرفة مشكلات تكامل هذه المعارف في إطار معرفي فكري منطقي سليم متكامل ومتناسق،

لتشكل بالتالي وحدة معرفية واحدة هي المعرفة المحاسبية. وهذا ما تسعى إليه تلك الجهود البحثية الموجهة نحو صياغة نظرية علمية للمحاسبة

إن المعرفة بطبيعتها دورية لا تتوقف عند حد. أي أنها دائما تتطوَّر وتتجدَّد عبر مجموعة عمليات يرافق كل منها مجموعة أنشطة:

1. عملية خلق المعرفة تتم عبر عدة أنشطة، منها: توليد المعرفة (ذاتيا)، حيازتها (الحصول عليها من مصدرها)، ومزاوجتها (ربطها بمعارف أخرى فتتولد معرفة جديدة).
2. عملية استدامة المعرفة تتم عبر عدة أنشطة: تعريفها (تحديدها بدقة)، تنظيمها (تنسيق محتوياتها)، تخزينها (توثيقها)، تجميعها (في حال كانت موزعة)، تحليلها (للوقوف بعمق على محتوياتها)، الخ.
3. عملية تقاسم المعرفة تتم عبر عدة أنشطة مثل: تشاركها، تواصلها، توزيعها، تعليمها ونقلها. يكون التقاسم من خلال المؤتمرات العلمية، التنسيق بين الجهات المهتمة، تعليمها في المؤسسات التعليمية، إعداد الكتب والمقالات العلمية ترجمتها إلى لغات أخرى الخ.
4. عملية تجديد المعرفة تتم عبر أنشطة مثل: تغييرها، تحسينها، توسيعها، تعميقها وتكييفها (هنا يأتي دور البحث العلمي عبر تناوله المعارف المتاحة لتحقيق تلك الغايات).

هذه العمليات والأنشطة لا يكفي أن تحدث بشكل عفوي تلقائي، استجابةً لما تفرضه الوقائع والأحداث والظروف المحيطة، لأنها بحاجة فائقة إلى أن تُدار بشكل واعٍ علمي ومنظَّم، بغية تفعيلها للوصول إلى معارف صحيحة، منطقية، علمية.

من هنا فإن البحث في مسألة صياغة نظرية علمية للمحاسبة يأتي في إطار عملية علمية واعية ومنظمة هدفها تطوير المعارف المحاسبية وجمعها في إطار فكري معرفي متناسق ومتكامل لتكون معارف علمية صالحة للاستخدام بشكل أفضل في الممارسة العملية.

ظهرت الحاجة إلى تطوير نظرية للمحاسبة نتيجة للتطور المتزايد لاحتياجات المستخدمين إلى معلومات محاسبية فعَّالة تمكِّن من اتخاذ قرارات سليمة. فعالية المعلومات المحاسبية لا تتحقق إلا إذا كانت موضوعية. فالموضوعية تضمن عدم تدخُّل الإدارة وتحكُّم الاجتهادات الشخصية في عملية إعداد المعلومات وعرضها، وتضمن كذلك عدم وجود أخطاء تؤثر سلبا في فعالية المعلومات. وتعني أيضا انسجام المعلومات مع الواقع، أي أنها تصوره دون أي تشويه للحقائق. كل ذلك يعطي المعلومات المحاسبية خاصية الموثوقية. إن البحث عن أسس علمية منطقيَّة لإنتاج المعلومات، يدعم بشكل واسع الموضوعية المطلوبة، ويزيد من فعالية المعلومات المحاسبية.

إن توافر أساس علمي يقوم على الاستدلال المنطقي (Logical Reasoning) البعيد عن الذاتية والإجتهادات الشخصية، عند صياغة المفاهيم المحاسبية ومنظوماتها والبحث عن ضوابط للقياس والإفصاح، يضمن سلامة هذه المفاهيم وعدم تباينها، كما يضمن عدم تغيُّر مضامينها عبر الزمن، ويؤمن وحدتها وثباتها من الناحية العلمية، وبالتالي وحدة الممارسة العملية.

الواقع الحالي يقدم الدليل الواضح حول أهمية وضرورة اعتماد مثل هذه الأسس. فالمحاسبة حتى الآن لا يوجد مفهوم علمي واضح محدَّد لها. فكلٌّ يحدد مفهومها حسب رؤيته ومن منظوره الخاص؛ فمنهم من يعدها نشاطاً خدمياً، وآخر نظاما للمعلومات، وآخرون مجرد مراحل عمل محاسبي، وغيرهم مجرد

مجموعة من الإجراءات والقواعد. كما أن البعض يُنكِر على المحاسبة أن تكون علماً، في حين يؤكد هذا المفهوم آخرون. أضف إلى ذلك فإن مفاهيم أخرى، متداولة في الممارسة العملية، غير محدّدة المضمون من الناحية العلمية كالفرض والمبدأ والقاعدة وغير ذلك.

إن السبب في تنوع مفهوم المحاسبة يعود بشكل أساسي إلى عدم إتباع أساسٍ علمي منطقي موضوعي لتحديده، مستندٍ إلى منهجية علمية مناسبة، بدلاً من اعتماد أسسٍ مبنية على الملاحظات والتجارب الشخصية، وعلى قدرات وكفاءات المهتمين، ومصالح الفئات ذات التأثير في الممارسة المحاسبية.

إن عدم استخدام الأسس العلمية في عملية تحديد المفاهيم ومضامينها ومنظوماتها، يؤدي كذلك إلى ظهور مفاهيم غير واضحة المضمون، وغير ثابتة المحتوى، رغم استخدامها في الأدبيات المحاسبية والممارسة العملية. وهذا يقف بالتأكيد عائقاً أمام الممارسة المحاسبية.

وتأتي ضرورات وضع النظرية أيضاً من أن المعرفة بفروعها كافة أصبحت، في عصر المعلوماتية، موردا هاما للمشروعات بأنواعها، يمكن الاستفادة منها لزيادة الثروة وتحقيق التفوُّق والرفاهية. والمحاسبة كونها أحد فروع المعرفة، يمكنها أن تسهم في تحقيق أهداف المستخدمين كافة على اختلاف فئاتهم عندما تهيئ لهم معلومات صحيحة، موثوقة موضوعية وقابلة للمقارنة. ولا شك أنه كلما تطورت المعارف المحاسبية استنادا إلى أسس علمية منطقية، قلّت احتمالات الاجتهاد والتقدير عند إجراء عمليات القياس وعرض المعلومات، وتحققت للمعلومات المحاسبية الخصائص المطلوبة.